



مُنشور إجراءات رقم (٤) لسنة ٢٠١٣

إشارة إلى :-

- * أحكام قانون الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ وتعديلاته ولائحته التنفيذية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاتها
- * قانون الاستيراد والتصدير رقم ١٩٧٥/١١٨ وتعديلاته ولائحته التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها
- * قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية رقم ١٦١٣ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاتها
- * قانون الإعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ / ١٩٨٦ وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
- * القرار الجمهوري رقم ١٨٤ لسنة ٢٠١٣ بإصدار التعريفة الجمركية وتعديلاتها.
- * منشورات تعليمات قطاع النظم والإجراءات الجمركية أرقام ٣٨ لسنة ٢٠١٠ ، ٢٠١٢ ، ٤١ لسنة ٢٠١٤
- * موافقة السيد الدكتور رئيس مصلحة الجمارك بتاريخ ٢٠١٦/١/١٢ على ما انتهت إليه أعمال اللجنة المشكلة لبحث موضوع تغيير الصفة الترخيصية للسيارات السابق الإفراج عنها بمذكرتها المؤرخة في ٢٠١٥/١٢/٢.
- * وإشارة إلى موافقة السيد الأستاذ الدكتور / وكيل أول الوزارة رئيس مصلحة الجمارك على إصدار منشور إجراءات في هذا الشأن .

يراعي إتباع ما يلي،،،

أولاً :-

السيارات المفرج عنها إفراجاً نهائياً بعد تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية واستيفاء كافة القيود الاستيرادية والرقابية ، يحرر عنها إخطار مرور إفراج نهائي موضحاً به عدم جواز تغيير الصفة الترخيصية إلا بعد الرجوع إلى مصلحة الجمارك.

ثانياً :-

السيارات المفرج عنها وفق النظم الجمركية الخاصة ، يحرر عنها إخطار مرور موضحاً به عدم جواز التصرف ولا يجوز تغيير الصفة الترخيصية إلا بعد الرجوع إلى مصلحة الجمارك.

ثالثاً :-

فيما يتعلق بسيارات الأجرة والتي مضى على تاريخ الإفراج عنها أكثر من عشرون عاماً فلا مانع لدى مصلحة الجمارك من تغيير الصفة الترخيصية لها دون الرجوع إلى الجمارك استناداً إلى شروط الترخيص (الواردة بالمادة ٢/٤ من قانون المرور ١٢١ لسنة ٢٠٠٨) . أما فيما يتعلق بالسيارات السابق تغيير



مصلحة الجمارك
قطاع النظم والإجراءات



الإدارة المركزية
للسياقات والإجراءات الجمركية
الإدارة العامة للسياسات والإجراءات
ادارة البحوث الفنية ودعم القطاعات

* تابع من هنا / إيميل إداري رقم (٤) لسنة ٢٠١٦ *

الصفة الترخيصية لها فإنه يتعين على إدارات المرور عدم تجديد الترخيص السابق منها لهذه السيارات التي تم تغيير الصفة الترخيصية لها إلا بعد الرجوع لمصلحة الجمارك لتحصيل مستحقات الخزانة الواجبة الأداء ، حيث أن تغيير الصفة الترخيصية يستتبعه الانتقال بفئة تلك السيارة إلى بند جمركي بخلاف البند الجمركي المفروج عنها بموجبه ، ويترتب عليه الانتقال بالسيارة إلى فئة تحصيل تختلف عن تلك الفئة التي تم التحصيل بموجبها وقت الإفراج.

رابعاً :-

يلغى كل حكم يخالف ذلك

للعلم به ومن احابة تنفيذه بكل صلة

رئيس الإدارة المركزية
للسياقات والإجراءات الجمركية

(محمود محمد عيسى)

مدير عام الإدارة العامة
للسياقات والإجراءات الجمركية

(فارس موسى)

الإسكندرية في : ٢٨ رباعي ١٤٣٧ هـ
الموافق : ٧ فبراير ٢٠١٦

السيد الأستاذ /